الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
ديوان المحاسبة

مذكرة رقم ١٨ /م
موجهة الى جانب وزارة الاتصالات الموقرة
-:-

الموضوع: الاجابة على طلب وزير الاتصالات المهندس جوني القرم عن ابداء الرأي بالخيارات المتاحة والمقترحة من قبل الشركتين **الفا** و**تاتش** حول خدمة **A2P International SMS**.

المرجـــع: كتاب وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم رقم ١/٩٩/و تاريخ ٢٠٢٥/١/٢٠.

بالاشارة الى الموضوع والمرجع المبينين اعلاه،

ولما كان الامر يتعلق بالاجابة على كتاب معالي وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم المشار اليه في المرجع اعلاه.

فلا بدّ من التذكير بكيفية تلزيم خدمة **Application to person A2P** في كل من شركتي الفا وتاتش وملاحظات ديوان المحاسبة على تلزيم تاتش لهذه الخدمة، وبعدها نعرض للوضع الحالي لعقد Touch مع **Inmobiles** وعقد **Alfa** مع **Vox** ، ومن ثم نتطرق للنتائج المترتبة عن سوء تنفيذ هذين العقدين وصولاً الى النتائج والخلاصات.

أولاً : في كيفية تلزيم خدمة A2P في كل من شركتي تاتش والفا:

- **في المزايدة التي أجرتها شركة Touch:**

اطلقت شركة تاتش (استدراج عروض) **محصور** عبر توجيه دعوات شخصية الى ٢٥ شركة، وكانت اخر مهلة لتقديم العروض ١٥ شباط ٢٠٢٢، وقد تقدم ١٠ عارضين، وبعد حوالي ٥٣ يوماً من نتيجة دراسة العروض التقنية والادارية الذي جرى بتاريخ ٢٠٢٢/٣/١٤، تم فتح العروض المالية Commercial Results بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٦.

ونظراً لتقارب العلامات النهائية بين العارضين الثلاثة الاوائل وبغية تحسين شروط الالتزام لصالح الدولة، أوصت Touch بإجراء دورة ثانية للمزايدة محصورة ما بين العارضين الاوائل، إلا أن وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم لم يأخذ بتوصية Touch وأصدر توجيهاته اليها بالاكتفاء بدورة واحدة للمزايدة والتقيد بنتائجها بموجب كتاب الى Touch رقم M21/1/4344 تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣.

وبعد صدور نتائج تقييم العروض التقنية والمالية حصلت **Inmobiles** على التصنيف الاعلى. وقد أقرت وزارة الاتصالات بفوز شركة **Inmobiles** في التقييم لخدمة **A2P** (٣٠ تقني و ٧٠ مالي) مع دورة واحدة وذلك بناء على طلب شركة تاتش.

وبالمحصلة امتدت اجراءات تلزيم شركة Touch لخدمة A2P مدة ١٧ شهراً.

- **في موقف ديوان المحاسبة من نتيجة التلزيم:**

بموجب تقريره الخاص رقم ١/ ٢٠٢٤ سأل الديوان عن كيفية نجاح شركة Inmobiles في المزايدة وهي لا تستوفي احد الشروط القاتلة الا وهو شرط **خبرة السنوات الخمس** على الاقل بدليل ما ورد في خلاصة تقرير لجنة التحقيق بأن خبرة الشركة تعود لسنة ٢٠٢١ **اي ان ليس لديها خمس سنوات من الخبرة** ، اذ على الرغم من إشارتها بشكل غير مباشر الى عدم استيفاء شركة Inmobiles لكافة الشروط القاتلة (Killing Factors) بدليل ان افادات الخبرة المقدمة من قبلها لا تغطي ، على الاقل ، خمس سنوات كما هو مطلوب – طلبت اللجنة موافقة وزارة الاتصالات على توقيع العقد مع Inmobiles بدلاً من استبعاد عرض الشركة المذكورة – نظراً لعدم توفر الشروط المطلوبة لديها.

- **في المزايدة التي اجرتها شركة Alfa:**

بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١ تم دعوة ١٢ عارضاً للاشتراك في استدراج عروض لتلزيم صفقة A2P وحدد الموعد النهائي لتقديم العروض في ٢٠٢٢/١١/٣٠
تقدم ستة عارضين، وأعلن عن النتيجة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٧، وقد رسا الالتزام على شركة Vox Solutions، وتم توقيع العقد بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٨.

وتتلخص نتيجة مزايدتي Touch و Alfa بالجدولين التاليين:

استدراج عروض Touch لتلزيم A2P لمدة ثلاث سنوات			
شركة Touch	**السنة الاولى**	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**
عدد الرسائل النصية الدنيا (الحد الادنى)	٣١ مليون	٣٢,٥ مليون	٣٤ مليون
السعر الافرادي خارج TVA	٠,٠٧٥ يورو	٠,٠٧٦ يورو	٠,٠٧٦ يورو
العائد الادنى السنوي المضمون	٢,٣٢٥ مليون يورو	٢,٤٧٠ مليون يورو	٢,٥٨٤ مليون يورو
مجموع الايرادات خلال ثلاث سنوات	٧,٣٧٩		

استدراج عروض Alfa لتلزيم A2P لمدة ثلاث سنوات			
شركة Alfa	**السنة الاولى**	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**
عدد الرسائل النصية الدنيا SMS أو Flash Call	٤٦,٦٦٦ مليون يورو	٥١,٣٠٤ مليون يورو	٥٦,٨٠٠ مليون يورو
السعر الافرادي خارج TVA	٠,١٠٥ يورو	٠,١١٥ يورو	٠,١٢٥ يورو
العائد الادنى السنوي المضمون	٤,٩ مليون يورو	٥,٩ مليون يورو	٧,١ مليون يورو
مجموع الايرادات خلال ثلاث سنوات	١٧,٩ مليون يورو		

ان وزارة الاتصالات نتيجة هذا الفرق في سعر ال SMS بين تاتش والفا عملت وبالتنسيق مع شركة تاتش على رفع السعر الافرادي لكل رسالة نصية ليصبح متساوي مع السعر المعتمد في الفا والبالغ ٠,١٠٥ سنت.

ثانياً : في ملاحظات ديوان المحاسبة على تلزيم شركة Touch لخدمة Application to person.

ولما كان ديوان المحاسبة قد اصدر بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٦ تقريراً خاصاً رقمه ٢٠٢٤/١ عدّد فيه الثغرات التي اعتورت تلزيم وزارة الاتصالات لخدمة Application to person, A2P ولخّص الثغرات بالتالي:

"- قيام الادارة بدعوة عدد كبير من العارضين غير المؤهلين.

- تردد الوزير **جوني القرم** في اجراء مزايدة موحدة لشركتي الخليوي واحجامه في نهاية المطاف عن ذلك على الرغم من مصلحة الدولة الاكيدة في توحيد المزايدة.
- استغراق اجراءات المزايدة مدة طويلة فاقت ال ١٧ شهراً اصبحت بنهايتها نتيجة المزايدة بحاجة الى إعادة نظر
- غموض في النتائج التي توصلت اليها لجنة التحقيق في الاعتراضات يدعو الى الشك في مهنيتها ومصداقيتها ،لا بل في تواطئها لإنجاح العارض الرابح غير مستوفي الشروط لا سيما في ظل تعديها للدور المعطى لها في التحقيق ،وقيامها باقتراح تعديلات على دفتر الشروط تسهل نجاح العارض الرابح في حال اعادة المزايدة .
- ممانعة الوزيرجوني القرم اجراء دوره ثانية للمزايدة كان من شأنها تحسين الاسعارلمصلحة الدولة **لم يجد الديوان لها مبرراً** .
- ارساء الالتزام على **Inmobiles** مع علم الادارة بأن الشركة غير مؤهلة ولا تتوفر فيها الشروط المفروضة بموجب دفتر الشروط .
- اصرار الوزير جوني القرم على توقيع العقد مع **Inmobiles** وتمسكه به مع تعديل بعض البنود المالية ، رغم عدم توفر الشروط المطلوبة لدى الشركة الملتزمة، بدلاً من الغاء المزايده واعادتها.

- ان تلزيم تاتش للـ **A2P** لشركة **Inmobiles** وفقاً للكيفية المعروضة في التقرير يتعارض مع مبادىء المنافسة والشفافية والموضوعية وتكافؤ الفرص".

وان ديوان المحاسبة وبعد اضاءته على مشاكل وثغرات التلزيم المذكور انطلاقاً من دوره في السهر على المال العام وحرصه على رفد الخزينة بالايرادات العامة تبنى توصيات هيئة الشراء العام الوارده في التقرير الصادر عن رئيسها تحت رقم ٤ تاريخ ٢٠٢٣/٩/٢٥ المتمثلة بالتالي :

- "اطلاق مزايده عمومية وفقاً لاحكام قانون الشراء العام بموضوع النظام الخاص بالرسائل النصية من قبل شركة **Touch** وتعديل العقد الموقع مع شركة **Inmobiles** من قبل شركة **Touch** بمفعول رجعي اعتباراً من تاريخ نفاذه لاعتماد ذات السعر الافرادي وذات الحد الادنى السنوي لعدد الرسائل النصية المعتمد في العقد الموقع من قبل شركة **Alfa** بهذا الخصوص .

- فسخ العقد مع شركة Inmobiles الموقع من قبل شركة Touch عند انتهاء المزايدة العمومية المفترض المباشرة باجراءاتها فوراً وبدون تأخير، من قبل شركة Touch

وفي الوقت الذي يتناسب مع مندرجات المادة ٧ فقرة ٣ من العقد بحيث لا يترتب على شركة Touch اي تعويضات مالية لصالح شركة Inmobiles.

- النظر مستقبلا بامكانية اجراء مزايدة واحده لنظام الرسائل النصية للشركتين على غرار مناقصة التأمين".

وقد ختم الديوان تقريره بان " **تبتعد الادارة عن الارتجال** عند تلزيم موارد البلاد الاقتصادية خاصتها والقيام دوماً بوضع مخطط واضح يدّعم بدراسات جدوى مالية تبين مصلحة الادارة، ومراعاه قواعد الحوكمة الرشيده القائمة على الشفافية والموضوعية والثبات اضافة الى وضع الخطط الضرورية لادارة المشاريع التي تحدد من خلالها اهداف الاعمال المنوي انجازها وتحديد خارطة الطريق للوصول اليها مع مراعاه المهل المعقولة ما للوقت من اهمية وقيمة مالية في الميادين الاقتصادية ".

ثالثاً: في الاجابة على كتاب وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم رقم ١/٩٩/و تاريخ ٢٠/كانون الثاني /٢٠٢٥ وعلى كتابه رقم ٤٩٣٢/أ/ وتاريخ ٦ كانون الاول ٢٠٢٤.

ولما كان وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم يطلب في كتابه رقم٩٩/أ/و تاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥ ابداء **الرأي بالسرعة القصوى** " فيما يختص بالخيارات المتاحة والمقترحة من الشركتين الفا وتاتش والتي قد تكون الانسب مخالفة لتوصيات ديوان المحاسبة في تقريره الخاص "(اي تقرير الديوان رقم ١/ ٢٠٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/١/١٦)."

ولما كان ديوان المحاسبة **محكمة ادارية** تتولى القضاء المالي مهمتها السهر على الاموال العمومية والاموال المودعة في الخزينة وذلك وفق التعريف الوارد في المادة الاولى من قانون تنظيم ديوان المحاسبة،

فانه لا يعود للديوان تحديد الخيارات المتاحة والمقترحة من شركتي تاتش والفا التي تعود حصراً للادارة وذلك عملاً بمبدأ فصل السلطات الوارد في الفقرة " هـ " من مقدمة الدستور معطوفة على احكام المادة ٦٦ من الدستور التي أولت الوزراء صلاحية ادارة مصالح الدولة وتطبيق الانظمة والقوانين كل بما يتعلق بالامور العائدة الى ادارته وبما خص به.

ونستغرب سؤال الوزيرالسابق جوني القرم عن الحلول و الخيارات المتاحة والمقترحة من شركتي الفا وتاتش **بعد انقضاء سنة تقريباً** على صدور تقرير ديوان المحاسبة ذات الصلة، في ضوء **عدم اتخاذ الوزير القرم** اي اجراء لمعرفة الاسباب الكامنة وراء ما آلت اليه امور تنفيذ عقد كل من شركة **Vox** و **Inmobiles** من التقهقر والتعثر والفشل ،

فضلاً عن تعمد الوزير القرم تمرير الوقت من خلال اعتماد سياسة ارسال كتب تتضمن اسئلة ومطالب يعرف مسبقاً انها ليست من اختصاص الديوان ولا علاقة له بها وذلك لشراء الوقت ، ما يؤمن مصالح شركتي **Vox** و **Inmobiles** ، على حساب خدمة الناس والخزينة ومصالح المواطنين ، وقد شهدنا بالدليل القاطع على ذلك في:

* (الكتاب الصادر عن وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم رقم ١/٤٦٤٢/ وتاريخ ٢٠٢٤/١/٤ المتعلق بمدى امكانية تطبيق التوصيات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة رقم ٢٠٢١/١١ تاريخ ٢٠٢١/٦/٨، المحال الى ديوان المحاسبة بعد مرور اكثر من سنتين ونصف السنة على صدور تقرير ديوان المحاسبة حول شركة **Libanpost**).

ما يدعو الى التساؤل اين كان الوزير القرم كل هذه الفترة؟!

* (كتاب وزير الاتصالات السابق المهندس جوني القرم رقم ١/٣٦٨ و تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٩ **لتسمية** موظف للمساهمة في تحضير دفتر شروط قطاع البريد،) الذي وردنا بعد حوالي ستة أشهر من تاريخ البت ورفض تلزيم قطاع البريد بسبب شوائب وعيوب فيه.

فلماذا ارسل الكتاب بعد ستة اشهر ؟ والى مرجع غير مختص اساساً بالموضوع!!

*ملف الانترنت غير الشرعي حيث أصدرالوزير القرم القرار التطبيقي للمرسوم ٩٤٥٨ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٤ بعد حوالي سنة وثلاثة اشهر (٢٠٢٣/١٠/٩) من صدور المرسوم.
فلو كانت لدى الوزير القرم النية في تطبيق المرسوم رقم ٢٠٢٢/٩٤٥٨، لكان أصدر القرار التطبيقي بالتزامن مع صدور المرسوم وليس بعد سنة وثلاثة اشهر!!!

رابعاً: في الوضع الحالي لعقد Inmobiles مع Touch وعقد Vox مع Alfa (المشاكل التنفيذية وأثرها على المال العام).

- **بخصوص عقد Touch مع Inmobiles:**

حيث تبين عدم التزام شركة **Inmobiles** بالعقد:

- لم تدفع سعر ١٠,٥ يورو سنت عن كل رسالة قصيرة عن السنة التعاقدية الاولى، بل اكتفت بدفع قيمة كل رسالة على سعر ٠,٧٥ يورو وليس على سعر ١٠,٥ يورو سنت.
- لم تقم بتجديد الكفالة المصرفية المنصوص عنها في العقد.
- لم تلتزم بالشروط التعاقدية للسنة الثانية.
- لم تحول الى شركة **Touch** المبلغ المتعاقد عليه للسنة الثانية.
- زيادة الشكاوى بنسبة ٧٠٠% من المشتركين لعدم حصولهم على الرسائل القصيرة القادمة من قبل أصحاب التطبيقات.
- تأخير اطلاق المزايدة الجديدة من ٢٠٢٤/٥/١٥ الى ٢٠٢٤/٩/٣ التي ولدت ميتة وهي لن تصل الى نتيجة إيجابية بسبب:

- عدم التقيد بتوصية هيئة الشراء العام لجهة عدم ادراج أي شرط تجاري أو مالي ضمن شروط تأهيل الشركات (الشروط القاتلة).
- عدم اعتماد نفس الشروط التأهيلية (الشروط القاتلة) التي كانت موضوعة في دفتر الشروط السابق لشركة تاتش او الذي اعتمد من قبل شركة ألفا والذي حاز على موافقة هيئة الشراء العام.

- **بخصوص عقد Alfa مع Vox:**

- حيث تبين من كتاب شركة ألفا حول وضع خدمة A2P (تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٥)، ان الخدمة تأخر اطلاقها من ٢٠٢٣/١١/١٨ الى ٢٠٢٤/٩/٢٧، اي بعد مرور أكثر من ١٣ شهراً على توقيع العقد وأكثر من ٩ أشهر من التاريخ المتفق عليه لاطلاق الخدمة.

- ان شركة Vox وبعد أن طلبت منها Alfa القيام بتسديد الالتزام وفقاً لمضمون العقد، قامت بابلاغ شركة Alfa بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٣٠ طالبة **اعادة النظر** بحجم التزامها السنوي البالغ ٤,٩ مليون يورو الى ٢,٣ مليون يورو ويمكن زيادة هذا المبلغ الى ٢,٤٥ مليون يورو وفقاً لكتاب شركة Vox الموجه الى شركة **Alfa** تاريخ ٢٠٢٤/٧/٣٠، دون ذكر عدد الرسائل النصية المنوي تنفيذها والسعر الافرادي لهذه الرسائل ،علماً بأن شركة Vox كانت قد تعهدت بتنفيذ ٤٦,٦ مليون رسالة عن السنة التعاقدية الاولى بسعر ١٠,٥يورو سنت عن كل رسالة .

- ان شركة Vox تطالب وقبل البدء فعلياً بتنفيذ العقد بإعادة النظر بحجم التزامها من ٤,٩ مليون يورو الى ٢,٣ مليون يورو وهي تسند طلبها الى المادة ٣-٢-٥ من ملحق العقد C.BIS والمادة 5-b من الملحق B.BIS، وهاتين المادتين **تخالفان** المبادىء والمعايير الواجب مراعاتها في العقود الادارية اذ يعود للادارة وحدها حق تعديل العقد فضلاً عن عدم جواز المطالبة بتنفيذ هاذين البندين ما لم يكن المقاول قد بدأ فعلاً بالتنفيذ وليس قبل البدء بالتنفيذ كما هو حاصل في الوضع الراهن للمعاملة الحاضرة .

خامساً : في النتائج المترتبة عن سوء تنفيذ عقدى Inmobiles وVox .

- **بخصوص Inmobiles مع Touch:**
  - الاستمرار في التعاقد مع شركة غير مؤهلة ، رغم عدم توفر الشروط اللازمة لذلك ورغم سوء الخدمة وازدياد الشكاوى في هذا الاطار .
  - حرمان الخزينة من مبالغ مالية طائلة تقدر بـ ٤,٣٤٢,٥٠٠ يورو اضافة الى قيمة كتاب الضمان البالغة مليون يورو .
  - افشال المزايدة الجديدة من خلال (ادراج شروط تجارية ومالية ضمن شروط تأهيل الشركات).

- **بخصوص Vox مع Touch Alfa:**
  - تضخيم السعر بهدف الفوز بالمزايدة واقصاء عارضين اخرين .
  - تضخيم العارض الفائز لكمية الرسائل بغية الفوز بالمزايدة واقصاء عارضين اخرين (بطريقة غير مباشرة) ومن ثم الالتفاف على النتيجة من خلال وضع بنود داخل العرض تسمح له تعديل العقد والعودة به الى الحجم الطبيعي ما يضر بالخزينة وبمصالح المواطنين وبالعارضين الاخرين .
  - المماطلة بتنفيذ العقد ما اتاح للمقاول شركة Vox فرصة الانقضاض على العقد والمطالبة بتعديله قبل البدء بتنفيذه ، وهذا المسار ادى الى تاخر تقديم الخدمات المطلوبة وحرمان الخزينة من استيفاء الالتزام المالي عن السنة التعاقدية الاولى (٤,٩) مليون يورو والتي كان من المفترض ان يسددها العارض في اوائل عام ٢٠٢٤ .

- وما زاد الطين بلة ان شركة Vox قد طالبت في شهر تموز/٢٠٢٤ [redacted] وقبل البدء بتنفيذ العقد بتثبيت ٣،٦ مليون يورو من التزامها السالي عن السنة الاولى بحجة حقها في تعديل العقد وهو ما يتناقض مع المبادىء والامتيازات السلطة العامة في العقود الادارية التي لا تعطي الملتزم حق تعديل العقد على حساب المصلحه العامة .

سادساً : في الخلاصات :

- بناء على ما تقدم يرى الديوان ضرورة قيام كل من شركتي Alfa وTouch باستيفاء الايرادات المتوجبة على شركتي Vox و Inmobiles بالسرعة القصوى وفقا لما فصلناه اعلاه ، والا سيضطر الديوان آسفاً الى ملاحقة المعنيين عما وصلت اليه الامور من التسيب والتقهقر والانحدار.

- العمل على وضع خطة واضحة لتلزيم A2P بما يضمن تأمين الخدمة للمواطن باعلى ايراد ممكن .

- إعلام ديوان المحاسبة تباعاً بجميع الاجراءات التي ستتخذ من اجل تحصيل حقوق شركتي Alfa وTouch لدى شركتي Vox وInmobiles .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المستشار	المستشار	رئيس الغرفة
جوزيف الكسرواني	محمد الحاج	القاضي عبد الرضى ناصر

يحال على المراجع المختصة
بيروت في ٦ / ٣ /٢٠٢٥
رئيس ديوان المحاسبة
القاضي محمد بدران

رئيس المصلحة

عمر الاشقر